العرب
الإثنين 2021/06/28
السنة 44 العدد 12103

تحرّكات الإخوان في شبوة تعيد العلاقة بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي إلى مربع التوتّر

تعطيل استكمال تنفيذ اتّفاق الرياض وعرقلة عودة الحكومة إلى عدن

حالة الهدوء التي تريد السعودية بسطها داخل معسكر الشرعية تظل عصية عن التحقق، ليس فقط بسبب تباعد الرؤى والأهداف بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، ولكن أيضا بسبب وجود طرف ثالث داخل الشرعية يعمل تحت يافطتها ويستغل اسمها ويستخدم مقدّراتها لخدمة أهدافه الخاصة، هو حزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين.

تحفز الإخوان لملء الفراغ يمنع استكمال الشق العسكري من اتفاق الرياض

عدن - خيّمت تحرّكات الشقّ التابع لجماعة الإخوان المسلمين داخل السلطة الشرعية اليمنية بقيادة الرئيس عبدربّه منصور هادي مجدّدا على علاقة المجلس الانتقالي الجنوبي بالشرعية، مهدّدة بنسف الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية مؤخرا لتقريب الهوّة بين الجانبين وفتح الطريق لعودة حكومة رئيس الوزراء معين عبدالملك إلى عدن وممارسة مهامها من المدينة.

ودعا المجلس ممثليه في مباحثات استكمال تنفيذ اتفاق الرياض إلى وقف كافة أشكال التواصل المباشر مع الحكومة اليمنية حتى يتم وضع ملف محافظة شبوة شرقي البلاد في صدارة أولويات تنفيذ الاتفاق، ومعالجة الأوضاع فيها بشكل كامل.

أحمد عمر بن فريد

الرسالة واضحة كيف سيكون حال الجنوب إذا حكمه الإخوان

وخلال السنوات الماضية مثلت شبوة بسبب غناها بالنفط والغاز موضع تركيز استثنائي من قبل جماعة الإخوان المسلمين الممثلة في اليمن بحزب الإصلاح الذي استخدم قوّاته المحسوبة صوريا ضمن معسكر الشرعية للسيطرة على المحافظة أمنيا، بينما ساعده تغلغله الكبير في الإدارة المحلّية على الإمساك بالمقاليد الإدارية والاقتصادية للمحافظة.

وعلى هذه الخلفية مثّل الوضع في شبوة أحد أكبر العوائق التي وقفت في طريق استكمال الشق الأمني والعسكري من اتّفاق الرياض، والذي تنصّ مرحلته الثانية على انسحاب القوات العسكرية من محافظتي حضرموت وشبوة اللتين يهيمن عليهما الإخوان، وتعيين محافظين ومدراء شرطة لكافة المحافظات الجنوبية، بالتشاور مع المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو ما لم يحدث بفعل ممانعة حزب الإصلاح.

وأثار الحزب حفيظة المجلس الانتقالي باستخدامه القوّة لمنع فعالية شعبية كان من المقرّر تنظيمها آخر الأسبوع الماضي في مديرية نصاب بشبوة.

وقال علي الكثيري المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي في بيان صحافي إنّ "ميليشيا الإخوان المستقدمة من محافظتي مأرب والجوف اقتحمت ساحة الفعالية الشعبية السلمية بمديرية نصاب بمحافظة شبوة التي ينظمها أبناء المحافظة للتعبير عن تطلعاتهم ورفضهم للنهج العدواني القمعي الذي تمارسه تلك الميليشيات ضد أبناء شبوة والجنوب عموما".

وأشار المتحدث إلى أن تلك الممارسات التي وصفها بالعدوانية تعد "نسفا لاتفاق الرياض ولجهود استكمال تنفيذه"، مضيفا "يجد ممثلو المجلس في مشاورات تنفيذ الاتفاق أن الطرف الآخر يعمد إلى إفشال جهود الأشقاء (في المملكة العربية السعودية) لوقف التصعيد وتنفيذ الاتفاق".

ومن جهته أدان القيادي في المجلس أحمد عمر بن فريد "بلطجة ميليشيات الإخوان في شبوة"، قائلا في تغريدة على تويتر "هذه رسالة واضحة لجميع أبناء شبوة بشكل خاص والجنوب عامة عن كيف سيكون حالهم فيما لو حكم الجنوب من قبل الإخوان والحوثي في أي تسوية كانت".

وتعتبر التسوية السياسية التي تعمل قوى إقليمية ودولية على إطلاقها في اليمن أحد المشاغل الرئيسية للمجلس الانتقالي الجنوبي في الفترة الحالية، حيث يريد المجلس أن يكون طرفا أساسيا في صياغة أي حلّ قد يجري العمل عليه وذلك لوضع قضيّته الأساسية وهي استعادة دولة جنوب اليمن ضمن أي ترتيبات قد يتمّ التوصّل إليها في حال نجحت الجهود في وقف الحرب والدخول في مسار سلام.

وكان الكثيري قد صرّح في وقت سابق لـ"العرب" بأنّ "أي تحركات أو مشاورات تسفر عن أي إطار لوقف الحرب لم نكن جزءا منها لن نكون ملزمين بنتائجها"، مشدّدا على أنّ "مشاركة الانتقالي في أي مشاورات قادمة للحل النهائي أمر محسوم بموجب اتفاق الرياض الواضح في تضمينه لنص يؤكد على مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الشرعية. وهذه المشاركة لن يكون الانتقالي فيها إلا حاملا وممثلا للقضية الجنوبية ومشروع الاستقلال بالجنوب وطنا ودولة وهوية".

وتضيف الخلافات المتجدّدة بين الانتقالي والحكومة اليمنية المزيد من التعقيدات لحلّ الأزمة اليمنية وتبقي العبء على السعودية المهتمّة كثيرا بضمان أقصى قدر من الهدوء والتوافق داخل معسكر الشرعية الذي تدعمه ضدّ الحوثيين.

لكن ما يمنع ذلك التوافق بحسب متابعين للشأن اليمني هو الأجندة الخاصّة لإخوان اليمن الذين يستخدمون الشرعية كمجرّد مظلة لتحقيق أهدافهم وعلى رأسها الاستئثار بمناطق استراتيجية في البلد على غرار مأرب وأبين وشبوة، وأيضا تعز الواقعة بجنوب غرب البلاد.

وجاء الخلاف الأخير حول منع الإخوان للفعالية الشعبية بمديرية نصاب بعد أن أدّت جهود سعودية مكثّفة في نزع فتيل التصعيد بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي ورعاية اتّفاق بينهما على تأمين وعودة الحكومة إلى عدن والعمل على متابعة استكمال تنفيذ اتفاق الرياض، بعد أن أدى اشتداد الخلافات بين الانتقالي والشرعية إلى مغادرة أعضاء حكومة معين عبدالملك لمدينة عدن التي شهدت حالة من الغليان الشعبي بسبب الفشل في تحسين الأوضاع المعيشية الصعبة وتوفير الخدمات.

مشاركة رئيس الوزراء العراقي في استعراض الحشد الشعبي تسليم بسطوة الميليشيات أم هدنة مؤقتة معها

بغداد - حمل الطابع الاستعراضي الذي أخذه احتفال الحشد الشعبي في العراق بمضي سبع سنوات على إنشائه رسائل قوية بشأن مدى تغلغل الميليشيات المسلّحة في نسيج الدولة العراقية ومشاركتها في صنع قرارها وتوجيه سياساتها، خصوصا وأن الاحتفال بهذه الطريقة جرى بحضور ومباركة رأس السلطة التنفيذية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي كثيرا ما رفع شعار استعادة هيبة الدولة وضبط فوضى السلاح العارمة في البلد. كما جاء في مرحلة تململ شعبي ضدّ سطوة تلك الميليشيات جسّدته انتفاضة أكتوبر غير المسبوقة.

وأعقب استعراض ميليشيات الحشد في محافظة ديالى شمالي العاصمة بغداد جدل ساخن بين من اعتبر مشاركة الكاظمي في الاستعراض نسفا كاملا لشعاراته ولجهود الحدّ من تغول الميليشيات، ومن رأى في تلك المشاركة ضرورة فرضها ميزان القوى القائم في البلاد والظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي لا تتيح لرئيس الوزراء سوى مهادنة الحشد ومسايرته تجنّبا لمواجهة في توقيت غير مناسب.

وتقول مصادر مقربة من مكتب الكاظمي إن بديل سياسة الاحتواء التي انتهجها رئيس الوزراء هو حرب شيعية شيعية لا يمكن للعراق احتمالها في هذا الظرف الحساس، مشيرة إلى أن قادة الميليشيات يدركون هذه الحقيقة ويتصرفون على أساسها.

وتشير إلى أن "الميليشيات تبحث عن أي سبيل لخوض مواجهة مسلحة مع الدولة لتبرير اتهام حكومة الكاظمي بأنها أداة أميركية إسرائيلية لتخريب تجربة الحكم الشيعي في العراق"، موضحة أن "الكاظمي يعي تفاصيل هذا المخطط جيدا، لذلك يحاول بهدوء التصدي لكل محاولات التصعيد".

وقال الصحافي العراقي مصطفى كامل في تصريح لـ"العرب" إنّ "الهتافات التي انطلقت على لسان الميليشيات في هذا الاستعراض الذي جرى برعاية رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة وبحضوره تؤكد رضاه وقبوله بها وبكل ما تعبر عنه من ولاء للمرشد الإيراني علي خامنئي وفيلق القدس.

فهذا الاستعراض يؤكد أن الحشد هو الذي يقود السلطة في العراق وليس ما يُدّعى من أن السلطة بأجهزتها الأمنية والعسكرية والقيادة العامة للقوات المسلحة هي من تقود هذه الفصائل الميليشياوية".

ويضيف كامل "هذا يعني من جهة أخرى أن المؤسسة الحاكمة مسؤولة عن كل الجرائم التي يرتكبها الحشد وعن التهديدات التي يطلقها ضد هذه الدولة أو تلك من داخل الإقليم وخارجه".

وهاجم منتقدون موقف الكاظمي بشكل خاص وقوفه كرمز من كبار رموز الدولة وهيبتها إلى جانب الزعيم الميليشياوي أبوفدك الأمر الذي يفرغ حديث الحكومة عن جماعات خارجة عن القانون تعبث بأمن البلد وتهاجم البعثات الدبلوماسية، من محتواه.

واعتبر كامل أنّ "الكاظمي تحدث بشكل مستفز قائلا إنه يريد فرض دور العراق من خلال الحشد وهذه رسالة واضحة مفادها أن الميليشيات هي من ترسم حدود ومديات النفوذ العراقي وتحركاته السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية المفترضة في المنطقة. وهي أيضا رسالة قوية لأولئك الذين يتحدثون عن تخلص العراق من النفوذ الإيراني من خلال التقرب من الكاظمي ودعمه ويروّجون لأن الرجل يمثّل الأمل الوحيد لاستعادة العراق من النفوذ الفارسي".

كما وصف كلام الكاظمي بأنّه "ليس فلتة لسان أو جملة عابرة بل هو رسالة مقصودة تكتسب معاني وأبعادا إضافية كونها جاءت عشية القمة الثلاثية مع مصر والأردن في بغداد".

ويجادل البعض بأنّ تنظيم الاستعراض في ديالى وليس في العاصمة بغداد يشير إلى استمرار عملية التدافع بين الحكومة والميليشيات ما يعني أن المواجهة بين الطرفين أرجئت ولم تستبعد بشكل نهائي.

مصطفى كامل

استعراض الحشد أكّد أنّ الميليشيات هي من تقود السلطة في العراق

وردّا على ذلك أكّد كامل أنّ "ما يقال عن كون الكاظمي هو من منع إقامة الاستعراض في بغداد غير صحيح، والحقيقة أن الاستعراض كان مقررا منذ البداية في محافظة ديالى وتحديدا في معسكر أشرف الذي كان تابعا لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة واستولت عليه ميليشيات إيران بعد طرد المنظمة منه، وهناك ثلاثة أسباب لاختيار هذا المعسكر وعدم الاستعراض في بغداد: الأول أن الميليشيات الإيرانية لا يمكن أن تستعرض تحت ظل مجسّم السيفين اللذين يشكّلان قوس النصر المنصوب في ساحة الاحتفالات ببغداد، ويعود إلى عهد الرئيس الأسبق صدّام وقد أنشئ أصلا كرمز لنصر الجيش العراقي على إيران. والثاني أن الميليشيات أرادت توجيه رسالة مفادها أن هذا المعسكر الذي كان مقرا لأعداء الولي الفقيه في إيران ومنطلقا للهجمات ضد نظامه بات تحت سلطة إيران مباشرة. أما الثالث فهو سبب لوجستي يتعلق بسهولة إيصال ثم إعادة المعدات العسكرية الإيرانية التي جرى الاستعراض بها حيث جرى إدخالها من منفذ المنذرية الحدودي في محافظة ديالى وتجنب دخولها إلى العاصمة مع وجود معلومات عن رفض أميركي لذلك كون ساحة الاحتفالات توجد قبالة سفارة واشنطن في بغداد".

وقال برلماني عراقي فضّل عدم ذكر اسمه في تصريح لـ "العرب" إنّ مشاركة الكاظمي في استعراض الحشد لا تمثّل خطوة صحيحة في طريق استعادة هيبة الدولة. فالقوى التي أقامت استعراضها هي نفسها التي عبرت أكثر من مرة عن عدم اعترافها بالدولة من خلال عدم الالتزام بأي قانون يمليه عليها وجودها ولو صوريا ضمن القوات المسلحة.

وأضاف لقد "أخطأ الكاظمي حين صدّق أنه من خلال حضوره ذلك الاستعراض إنما يقوم باحتواء تلك القوى الخارجة على القانون والحيلولة بينها وبين إشعال حرب".

عيد الميليشيات.. مأتم العراق

مئات الآلاف من الشبان العراقيين مهدّدون بعدم المشاركة في الانتخابات المقبلة

بغداد - أعلنت مفوضية حقوق الإنسان العراقية المرتبطة بالبرلمان أن 1.5 مليون ناخب سيحرمون من المشاركة في الانتخابات النيابية المبكرة المقرّرة لشهر أكتوبر القادم لعدم إدراج أسمائهم بسجلات الناخبين.

وأوضح عضو المفوضية فاضل الغراوي أن الأمر يتعلّق بمواليد سنوات 2001 و2002 و2003 الذين لم تدرج أسماؤهم بالسجلات ولم يحصلوا على البطاقات الانتخابية.

وجاء ذلك في وقت تؤكّد فيه القوى المطالبة بالتغيير في العراق على مشاركة الشباب في الانتخابات المرتقبة كون هذه الشريحة هي الأكثر معارضة لحكم القوى والأحزاب التي قادت العراق منذ سنة 2003.

وطالب الغرّاوي مفوضية الانتخابات "باتخاذ إجراءات عاجلة لشمول هذه الشرائح وتزويدها بالبطاقات وإدراجها في سجل الناخبين بغية المحافظة على حقها الدستوري بالانتخاب".

ومن جهتها أعلنت مفوضية الانتخابات العراقية الأحد أن باب الترشّح للانتخابات البرلمانية المبكّرة المقرّرة لشهر أكتوبر القادم أغلق نهائيا، فيما أشارت إلى أن سجل الناخبين تجاوز 24 مليون ناخب بمن فيهم مواليد الأعوام التي ذكرتها مفوضية حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن مجلس المفوضين قرر بالإجماع أن يكون موعد إعلان النتائج الأولية خلال 24 ساعة من عملية الاقتراع، وأكدت في بيانها على أنّ "باب الترشح للانتخابات أغلق نهائيا في الأول من مايو الماضي"، ونفت نفيا قاطعا "ما تتداوله وسائل الإعلام خلاف ذلك، واعتبرته مدعاة لزعزعة ثقة الناخبين بالعملية الانتخابية".